

التَّخْرِيجُ النَّقْدِيُّ التَّطْبِيقِيُّ لِكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ دراسة وتخریج لحديث {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ}

بقلم الشيخ الشَّريف
مُحَمَّد فيصل "عَدَاب" الحَمْش
الْحَمَوِيِّ الرَّضَوِيِّ

تحرير وترتيب: مُلِك اللَّاش القَادِرِيُّ الْجِيلَانِيُّ عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ محمد فيصل "عذاب" الحمش الحموي الرضوي حفظه
الله تعالى:

مسائل حديثية

التخريج العلمي لحديث نية الأعمال!؟

{ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً
لِّلَّذِينَ كَفَرُوا وَاغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

[سورة الممتحنة: الآيات 4-5]

بإسنادي إلى الإمام البخاري في جامعه الصحيح، أبواب بدء

الوحي⁽¹⁾، قال رحمه الله تعالى:

(1) ورد في النسخ المطبوعة من صحيح البخاري ما نصّه: كتاب بدء الوحي، وباب كيف كان بدء الوحي، بينما جاء في النسخة التي شرحها ابن حجر بالفتح (1: 10): ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ «كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ» قال الحافظ ابن حجر: «هكذا في رواية أبي ذر والأصيلي بغير باب، وثبت في رواية غيرهما» لكن لفظة (كتاب) إقحام، لم ترد في شيء من نسخ الجامع المعتمدة، وكذلك الأبواب التي ليس تحتها تراجم، فليست في نسخة ابن حجر التي شرحها بالفتح، وعلى النسخة السلطانية اعتمدنا في تثبيت أسماء الكتب والأبواب، مع الإفادة الوافية من نسخة القسطلاني، وثبتنا الفوارق بينها وبين نسخة ابن حجر التي شرحها في فتح الباري كما ذكرنا

[1] (1) حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى. فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا؛ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) ⁽²⁾.

في مقدمة البخاري، انظر المتواري لابن المنير (ص: 50) والفتح (1: 10) فما بعد، والأبواب والتراجم لصحيح البخاري للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (2: 3).

(2) [إسناده حسن، غريب] من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، به: أخرجه مالك في موطئه (رواية محمد بن الحسن) (982) وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة (1: 168، 300) ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ (إنما الأعمال بالنية) وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (1907) وابن الجارود في كتاب الطهارة، باب في النية في الأعمال (64) وابن خزيمة في جامع أبواب الوضوء وسننه (142، 143) وابن حبان في البر والإحسان، باب الإخلاص وأعمال السر (388، 389) وابن ماجه في الزهد، باب النية (4227) وأبو داود في الطلاق، باب ما غني به الطلاق والنيات (2201) والنسائي في الطهارة، باب النية في الوضوء (75) وفي الطلاق، باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه (3437) وفي الأيمان والنذور، باب النية في اليمين (3794) والترمذي في الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياءً وللدنيا (1647) وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري». انظر «التحفة» [7: 10612] و«الإتحاف» [12: 15714] والإحسان [2: 113] وجامع العلوم والحكم لابن رجب (ص: 11).

مكررات الحديث (1) وأطرافه:

أخرجه البخاريّ في صدر كتابه تحت ترجمة كيف كان بدءُ الوحي إلى رسول الله ﷺ (1) كما تقدّم عالياً، وشرحه ابن حجر في الفتح (1: 10 - 24) شرحاً مستوفى.

قال الخطّابي في أعلام الحديث: «هكذا وقع في رواية إبراهيم بن معقل عن البخاريّ مخروماً، قد ذهب شطره، ورجعت إلى نسخ أصحابنا، فوجدتها كلها ناقصة، لم يُذكر فيها قوله ﷺ: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله) وكذلك وجدته في رواية الفربريّ أيضاً، فلست أدري من أين وقع هذا الإغفال، ومن جهة من عرّض من رواته؟

وقد ذكره محمد بن إسماعيل في هذا الكتاب، في غير موضع من غير طريق الحميديّ، فجاء به مستوفى...».

وقال: «ولست أشكّ في أنّ ذلك لم يقع من جهة الحميديّ، فقد رواه لنا الأثبات من طريق الحميديّ تامّاً غير ناقص» وساق طريقه إلى الحميديّ بتمامه.

وقال ابن حجر في تفسير هذا الأمر: «فيحتمل أن تكون رواية الحميديّ وقعت عند البخاري كذلك! فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة، كما جرت عادة من يقتصر على بعض الحديث!

وعلى تقدير ألا يكون ذلك؛ فهو مصير من البخاريّ إلى جواز الاختصار من الحديث، ولو من أثناؤه، وهو الراجح».

قال عدا ب: تقدم قول الخطابي أنّ رواية الفريّ وإبراهيم بن معقل عن البخاريّ في خرمه في هذا الموضع، ومجيئه به تاماً من طريق الحميديّ في مواضع أخرى من الجامع.

فبقي أنّ البخاريّ هو الذي اختصره، كما هو الراجح عند ابن حجر نفسه، الذي راح يفسر صنيع البخاري ويسوغه، فانظره⁽³⁾.
وأعاد البخاري الحديث في كتاب الإيمان، باب ما جاء أنّ الأعمال بالنية والحسبة، ولكلّ امرئ ما نوى... (54) وشرحه ابن حجر في الفتح (1: 178-180) شرحاً موجزاً، وشرح مفردات ترجمة الباب، وأحال إلى ما تقدم في بدء الوحي.

وأعاده البخاري في كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، ولا عتاقة لوجه الله. وقال النبي ﷺ (لكلّ امرئ ما نوى) ولا نية للناسي والمخطئ (2529) وشرحه ابن حجر في الفتح (5: 198-200) شرحاً موجزاً، وشرح مفردات ترجمة

(3) أعلام الحديث للخطابي (1: 108) فما بعد، وفتح الباري (1: 21) وكتابي «محاضرات في تخريج الحديث ونقده» (ص: 169-182).

الباب، وأحال إلى ما تقدم في بدء الوحي، وقال: ويأتي بقيّة منه في كتاب الحيل.

وأعاد البخاريّ حديث الباب في كتاب المناقب، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (3898) وشرحه ابن حجر في الفتح (7: 285) شرحاً موجزاً، وشرح مفردات ترجمة الباب، وأحال إلى ما تقدم في بدء الوحي.

وأعاده البخاري في كتاب النكاح، باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة؛ فله ما نوى (5070) وشرحه ابن حجر في الفتح (9: 145) شرحاً موجزاً، وشرح مفردات ترجمة الباب، وأحال إلى ما تقدم في بدء الوحي.

وأعاده البخاري في كتاب الأيمان والندور، باب النية في الأيمان (6689) وشرحه ابن حجر في الفتح (11: 697) شرحاً موجزاً، وشرح مفردات ترجمة الباب، وأوضح مناسبته، وأحال إلى ما تقدم في بدء الوحي.

وأعاده البخاريّ في كتاب الحيل، باب في ترك الحيل، وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها (6953) وشرحه ابن حجر في الفتح (12: 409 - 411) شرحاً مستوفى، وشرح مفردات ترجمة الباب، وأوضح مناسبته، وأضاف بعض الإضافات المفيدة فتتظر، وأحال إلى ما تقدم في بدء الوحي.

معلّقاته:

علّق البخاريّ طرفه الأول في كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة (6) قبل رقم (2528) وشرحه ابن حجر في الفتح (5: 199) شرحاً موجزاً، وشرح مفردات ترجمة الباب، وأوضح مناسبتة، وأحال إلى ما تقدم في بدء الوحي. وعلقه في صدر كتاب الإكراه قبل رقم (6940) وشرحه ابن حجر في الفتح (11: 697) شرحاً موجزاً، وشرح مفردات ترجمة الباب وأوضح مناسبتة، وأحال إلى ما تقدم في بدء الوحي، وترك الحيل.

تعيين مدار الحديث:

مدار حديث الباب على يحيى بن سعيد الأنصاريّ، رواه عنه جمع غفير من الأئمة والثقات، منهم: حفص بن غياث عند مسلم (1907). وحماد بن زيد البصريّ عند البخاريّ (3898، 6953) ومسلم (1907) وابن خزيمة (142) والبيهقيّ في معرفة السنن (585). وسفيان بن سعيد الثوريّ عند البخاريّ (2529) وأبي داود (2201). وسفيان بن عينة الهلاليّ عند أحمد (168) والبخاري (1) ومسلم (1907).

وسليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر عند مسلم (1907)
والنسائي (3794).

وعبد الوهاب الثقفي عند البخاري (6689) ومسلم (1907)
وابن خزيمة (143) والترمذي (1647).

وعبد الله بن المبارك المروزي عند مسلم (1907) والنسائي
(75).

وعبد الله بن هاشم الطوسي عند ابن حبان (388).

وعيسى بن يونس عند ابن حبان (389).

والليث بن سعد عند ابن ماجه (4427)

ومالك بن أنس الأصبحي عنده (برواية محمد بن الحسن)
(982) والبخاري (54، 5070) ومسلم (1907) والنسائي
(3437، 75).

ويزيد بن هارون عند أحمد (300) ومسلم (1907) وابن ماجه
(4427).

وابن المقرئ عند ابن الجارود (46).

ورواه عن يحيى جمع بلغوا حد الشهرة أو الاستفاضة أو
التواتر! ⁽⁴⁾ وسيأتي مزيد بيان لذلك.

(4) انظر جميع رواته عن المدار في تحفة الأشراف [7: 10612] وإتحاف المهرة [12: 15714].

اختلاف الرواة عن المدار:

ليس في روايات حديث الباب اختلاف تضادّ.

دراسة إسناد الحديث:

الشائع في الدراسات الحديثيّة المعاصرة أنهم يترجمون رواة الأسانيد من لدن المصنفين إلى الصحابيِّ راوي الحديث! وسبب هذا أمران:

- الأوّل: تعليم الباحثين وتدريبهم على أنواع الترجمة عند المحدثين في كتاب تعليميٍّ وهذا ما قمنا به في كتابنا الجامعيّ المعروف (محاضرات في تخريج الحديث ونقده).

- والثاني: قلة المعرفة بمنهج المحدثين في التخريج والنقد. فالمحدثون عندما يقولون: هذا إسناد صحيح، أو هذا إسناد حسن؛ فإنما يعنون إسناد الحديث من المدار فما علا، ولا ينظرون أبداً إلى الرواة النقلة دون المدار، إلا عند اختلاف متن الحديث، أو وجود علة توجب ذكر سببها، أو تعيين من قامت به تلك العلة من الرواة.

وقد ذكرت هذا في غير واحدٍ من كتبي، ومنها كتابي المذكور آنفاً، عند كلامي على مفهوم المدار عند المحدثين.

وقد أحببت الإشارة إلى هذا الأمر عند دراسة إسناد الحديث

الأول في صحيح البخاري حتى لا يستدرك علينا من لا يعرف!

تراجم أعمدة الإسناد⁽⁵⁾:

عمر بن الخطاب رضي الله عنه: بن نفيل، بنون وفاء، مصغراً، ابن عبد العزى بن رياح، بتحتانية، ابن عبدالله بن قُرط، بضم القاف، ابن رزاح، براء ثم زاي حفيفة، ابن عدي بن كعب القرشي العدويّ، أمير المؤمنين، مشهور، جمّ المناقب، استشهد في ذي الحجة (23 هـ) وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً⁽⁶⁾.

لا يُسأل عن مثله في العدالة والورع والعدل، ومسألة الضبط سيأتي الكلام عليها.

انظر الإصابة (2: 276) والتقريب (4888).

وعلقمة بن وقاصٍ: بتشديد القاف، الليثيّ، المدني، من الثانية (ت: في خلافة عبد الملك).

(5) اصطُلحت أن أودع خلاصة ترجمة الراوي الصحابيّ هنا في دراسة حديثه؛ لأنّ الأصل في الصحابة العدالة وتفصيل الترجمة يُرجع إليه في كتابي (الصحابة الرواة في الصحيحين) وقد كُملَ والله الحمد، ريثما يكتمل تخريج الكتاب الجامع، وعندها ننظر في الأصلح، ونفعله. أما رواية الحديث من غير الصحابة؛ فأضع ترجمة أعمدة الإسناد تامة عند تخريج أول حديث للراوي عند البخاريّ، وأشير إلى موضع ترجمته، إذا ورد في أحاديث تالية، مع التنبيه إلى أنّ بعض الأحاديث تحتاج إلى زيادة بيانٍ لحال الراوي من أجل تحريرها، سنضع جميع تلك الإضافات في ملحق خاصّ لرواة الصحيح، مع الإشارة إلى موضع تلك الإفادات والزيادات التي تفيد ذاك الحديث، أو أحاديث أخرى ينطبق عليها؛ بجامع وحدة السند.

(6) من مصادر ترجمته: أعلام النبلاء (5: 468) ومصادره، وتهذيب الكمال (31: 346) ومصادره ومختصراته، والتقريب (4888).

لم يترجمه الذهبي في الميزان، ولخص حاله في الكاشف (3877)
فقال: «ثقة». وزاد في تذكرته (1: 39) قال: نبيل! وقال في النبلاء
(5: 468): أحد العلماء، له أحاديث ليست بالكثيرة.

وترجمه ابن حجر في تهذيبه (5484) ونقل توثيقه عن النسائي
وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وذكره بعضهم في الصحابة،
وترجمه ابن حبان في ثقات التابعين. ولخص حاله في التقريب
(4685) فقال: «ثقة ثبت، أخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل: إنه
ولد في عهد النبي ﷺ»⁽⁷⁾.

ومحمد بن إبراهيم: بن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبدالله
المدني، من الرابعة (ت: 120 هـ) على الصحيح.

ترجمه الذهبي في الميزان (7103) فقال: «من ثقات التابعين»
ونقل عن أحمد: في حديثه شيء، يروي المناكير، أو: أحاديث منكورة،
وتعقبه الذهبي: قلت: وثقه الناس، واحتج به الشيخان، وقفز
القنطرة. ولخص حاله في الكاشف (4695) فقال: «الفقيه...
وثقوه. وقال أحمد: روى مناكير». وقال عنه في التذكرة (1: 93):

(7) من مصادر ترجمته: أعلام النبلاء (5: 468) ومصادره، وتذكرة الحفاظ (1: 39) وأعلام
النبلاء (2: 2718) [3802] وتهذيب الكمال (31: 346) ومصادره ومختصراته، والتقريب
(4685).

كان فقيهاً ثقةً جليل القدر، وهو صاحب حديث نية الأعمال،
وحديثه في الكتب الستة.

ووصفه في النبلاء (3: 3193) بالحافظ، وقال: من غرائبه
المنفرد بها حديثُ الأعمال عن علقمة، عن عمر، وقد جاز القنطرة،
واحتجَّ به أصحاب الصحاح بلا مشنوية!

وترجمه ابن حجر في تهذيبه (6700) ونقل توثيقه عن جماعة من
النقاد، منهم: ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد وزاد:
كثير الحديث. ونقل ما ذكره الذهبي سابقاً. ولخصَّ حاله في
التقريب (5691) فقال: «ثقة، له أفراد».

وقد ترجمه العقيلي في الضعفاء ونقل عن أحمد أنه قال فيه: روى
أحاديث منكراً!

ودافع عنه ابنُ عديٍّ في الكامل (6: 30) فقال: «لا بأس به، لا
أعلم له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة».

قال عدا ب: له في الكتب التسعة (290) رواية مكررة.

اختلف العلماء في منزلته الحديثية، وخلاصة القول فيه أنه ثقة،
جاءت المناكير في رواياته من قبل الرواة عنه، لكنه تُكَلَّم فيه،
فنزلت درجته إلى درجة رواة الحسن⁽⁸⁾.

ويحيى بن سعيد: بن قيس، الأنصاري، المدني، أبو سعيد
القاضي، من الخامسة (ت: 144هـ) أو بعدها.

ترجمه الذهبي في الميزان (9528) ولم يقل فيه إلا: «التابعي»
ولخص حاله في الكاشف (6176) فقال: «حافظ، فقيه، حجة».
وترجمه ابن حجر في تهذيبه (8830) ونقل توثيق النقاد له،
منهم: ابن المديني، وابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة،
ونقل عن الدميّاطي: إنه كان يدلس. ولخص حاله في التقريب
(7559) فقال: «ثقة ثبت».

وهو من شيوخ الحديث الذين عليهم مدار رواية أهل الحجاز،
وله في الكتب التسعة (933) رواية مكررة.

(8) من مصادر ترجمته: علل أحمد (1: 103) والكبير (1: 22) والجرح (7: 184) والعقيلي
(4: 20) والكامل (6: 3123) وتهذيب الكمال (24: 301) وتذكرة الحفاظ (1: 93)
والنبلاء (3: 3193) [4731] والتقريب (5689).

أقوال العلماء في نقد حديث الباب:

قال الحافظ في الفتح: «إنَّ هذا الحديث متَّفَقٌ على صحَّته، أخرجهُ الأئمة المشهورون... وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث، منهم: الشافعيّ وابن مهديّ وأحمد ابن حنبلٍ»⁽⁹⁾.
قال عدا ب: وقد صححه أصحاب الصحاح: البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان وابن الجارود، والحاكم، وصححه الترمذي، وجمع غفير من العلماء.

وبخصوص حديث الباب أقول: شهرة الحديث عن يحيى بن سعيد؛ لا تعطيه قوَّة ذاتيَّة، إلا عند من يرى أنَّ رواية الأئمة لحديث ما؛ تقويةٌ لهذا الحديث وتصحيحٌ له، ونحن لا نرى ذلك أبداً؛ لأنَّ الحديث فردٌ غريبٌ في أربع طبقات من طبقات الرواة.

ولهذا يتعين دراسة إسناده من بداية طبقة الغرابة إلى نهاية الإسناد؛ ليكون الحكم على الإسناد صحيحاً، بعيداً عن التأثير النفسي بكثرة من رواه من الأئمة عن مداره يحيى بن سعيد الأنصاري، وهذا ما فعلناه.

وقد قال العلماء في هذا الحديث: هو حديث غريب لم يروه عن النبي ﷺ من طريق صحيحةٍ إلا عمر بن الخطَّاب، ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقَّاص الليثي، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن

(9) كلام الشافعيّ في معرفة السنن والآثار (1: 263).

إبراهيم التيمي، ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، واشتهر عنه⁽¹⁰⁾.

وقد نقل ابن رجب عن أحمد أنه قال في محمد بن إبراهيم: «في أحاديثه نكرة»!

لكن بخصوص هذا الحديث؛ فإنّ كلام الإمام أحمد لا يسري عليه؛ لأن ابن رجب نفسه نقل عن أحمد أنه أثنى على هذا الحديث، وعده ثلث الإسلام، وليس من المعقول أن يجعل أحمد حديثاً منكراً ثلث الإسلام!

قال عدا ب: مسألة التفرد من المسائل الشائكة، والضوابط التي تجعلنا نقبل حديثاً أنفرد به ثقة عدل، والضوابط التي تجعلنا نرفض حديث آخر حتى يتابع عليه، قد قامت دراسة علمية لتوضيحها، لكنّ صاحب الدراسة لم يناقش فيها خمسة أحاديث من أفراد الصحيحين⁽¹¹⁾.

فتبقى مسألة الأفراد في الصحيحين؛ تحتاج إلى عدة أبحاث، تصل في أفرادهما إلى نتيجة حاسمة.

(10) انظر فتح الباري (1: 15) ونظم المتنائر للسيد جعفر الكتاني (ص: 10).

(11) الحديث المنكر عند نقاد الحديث للباحث الفاضل عبد الرحمن بن نويّع السلمي، وهي دراسة مائعة لكن تطبيقاتها كانت في إطار ما أطلق عليه النقاد: هذا حديث منكر، ونحوه، وليس من اختصاصها التطبيق على أحاديث الصحيحين وغيرهما.

الحكم على إسناد الحديث بمجموع طرقه:

أقول: ليس في رواية الإسناد مَنْ فيه مغمز يجعلنا نتوقف في تصحيحه، والكلامُ في محمد ابن إبراهيم التيمي لا يضّر في أصل صحّة الحديث؛ لأنّ المناكير في أحاديثه جاءت من قبل ابنه موسى والرواة الضعفاء عنه، وهذا الحديث يرويه عنه إمام كبير! إضافة إلى أنّ ثناء الإمام أحمد على هذا الحديث وعده من أصول الإسلام؛ يجعلنا نطمئن إلى أنّ حديث الباب بعيدٌ عن الأحاديث المتقدمة على محمد بن إبراهيم التيمي.

لكن تبقى مسألة التفرّد في رواية متن هذا الحديث شائكة ليس لها عندنا جواب.

وبناء صرح فقهيّ كبير على حديث الباب، ليس في نظري إلّا لتأييده بآيات وأحاديث تؤكّد على ضرورة النية وقصد القلب.

قلت: والسؤال الذي يرد هنا: إذا كانت النية بهذه المنزلة العظيمة -وهي كذلك في الواقع- فلماذا لم يصحّ عن النبي ﷺ إلّا هذا الحديث الواحد بهذه القيود، وذاك الحصر والقصر الذي فيه؟

ولماذا لم يحفظه إلّا عمر بن الخطّاب من بين أئوف الصحابة، والدواعي إليه وافرة؟

ولماذا لم يحفظه إلّا علقمة بن وقاصٍ مع أنّ عمر بن الخطّاب تلاه على المنبر في خطبة؟

ولماذا لم يروه عن علقمة سوى محمد بن إبراهيم التيمي مع وفرة
طلبة العلم من التابعين وحرصهم على جمع أحاديث الشيوخ؟
الحقيقة أن ليس هناك إجابات علمية على هذه التساؤلات كلّها،
بل الموجود هو الاحتجاج بهذا الحديث على جواز أن ينفرد
شخص واحد ثقة عن جميع من في المجلس برواية حدث فيه،
وعلى تصديقه بذلك ما دمنا أقررنا بثقته!

وسبب ذلك كلّ في تقديري؛ هو عدم تدوين السنّة رسمياً في
عصر الصحابة رضي الله عنهم فبقي الناس مضطرين إلى الأخذ بأخبار الآحاد
الغريبة: إمّا للاستدلال على العمل المتوارث، أو للاستدلال على
الأفكار الحادثة، والإجابات على النوازل المستجدة، والله أعلم.
وفي التمهيد ذكرت أن العلماء يرون التفرد علّة قاذحة إذا كان
الراوي المتفرد غير حافظ، أمّا إذا كان حافظاً فهو متّفق على قبول
تفرّده عند المحدثين.

وقد أكثر الخليلي في الإرشاد من هذه العبارة (ثقة متفق عليه)
(صحيح متفق عليه) وهو لا يعني أنه مخرّج في الصحيحين، وإنما
ينسب الاتفاق عليه إلى أهل الحديث.

وبعد: يسعنا القول: إنّ إسناد حديث الباب حسن غريب!

أما حكمنا على الإسناد بأنه حسن؛ فلأن الراوي الثقة الذي لم
يُتكلّم فيه إطلاقاً؛ هو راوي الحديث الصحيح، ومن تكلم فيه
كلاماً خفيفاً؛ فهو صاحب الحديث الحسن!

وقلنا: هو غريب؛ لأنه تفرّد بروايته واحد عن واحد في طبقات
أربع!

شواهد حديث الباب:

لا خلاف بين المسلمين على أن النية مطلب شرعي، بيد أن لفظ
الحديث -كما أسلفت- فيه حصر وقصر، فهل جاء مثل هذا المتن
أو نحوه عن غير عمر رضي الله عنه؟

قال ابن جرير الطبري في كتابه تهذيب الآثار: "هذا خبرٌ عندنا
صحيحٌ سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه لعدالة ما بيننا
وبين رسول الله ﷺ من نقلته.

وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛
لعلّتين:

- إحداهما: أنه خبرٌ لا يُعرف له أصلٌ عن رسول الله ﷺ إلا من
هذا الوجه.

- والثانية أنه حديث لم نجد يُسنده عن محمد بن إبراهيم أحدٌ غيرَ يحيى بن سعيد، والخبر إذا انفرد به عندهم منفردٌ؛ وجب الثبّت فيه!"⁽¹²⁾.

وقد تساءل الأستاذ محمود محمد شاكر محقق تهذيب الآثار عن معنى قول الطبري: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح" مع أنه لم يعدل قطُّ رجلاً ممن ذكروا فيه الجرح، ولا ناقش جرحهم، فنفاه أو ثبتته، وهذا غريب جداً غير مألوف، ويحتاج إعادة النظر مرّة بعد مرّة في قوله: صحيح سنده، ما معناه عند أبي جعفر؟⁽¹³⁾.

وقال الخطّابي: "ولا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في أن هذا الخبر لم يصحّ مسنداً عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه".

وقد غلط بعض الرواة فرواه من طريق أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ⁽¹⁴⁾.

قال الحافظ ابن حجر معقّباً: "وهو كما قال، لكن بقيدين:

(12) تهذيب الآثار للطبري (2: 786) وانظر فتح الباري (1: 15).

(13) تهذيب الآثار للطبري، مسند عليّ (ص: 19).

(14) أعلام الحديث (1: 110).

- أحدهما: الصحة؛ لأنه ورد من طرق مُعلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرهما.
- ثانيهما: السياق؛ لأنه ورد في معنى الحديث عدّة أحاديث صحّت في مطلق النية⁽¹⁵⁾.
- كحديث عائشة وأمّ سلمة عند مسلم: (يبحثون على نياتهم)⁽¹⁶⁾.
- وحديث ابن عباس: (ولكن جهادٌ ونية)⁽¹⁷⁾.
- وحديث أبي موسى: (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ فهو سبيل الله)⁽¹⁸⁾.
- وحديث ابن مسعود: (ربّ قتيل بين الصّفين، الله أعلم بنيته)⁽¹⁹⁾.

(15) فتح الباري (1: 10).

(16) من حديث عائشة مرفوعاً أخرجه البخاريّ في البيوع، باب ما ذكر في الأسواق (2118) موصولاً، وفي الصيام، باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية، قبل رقم (1901) ومسلم في الفتن وأشراف الساعة باب الخسف بالجيش الذي يؤمّ البيت (2884).

ومن حديث أمّ سلمة مرفوعاً أخرجه مسلم في الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يؤمّ البيت (2882) والترمذيّ في الفتن، باب ما جاء في الأمر بالمعروف (2171) وقال: «حسن غريب من هذا الوجه».

(17) من حديث ابن عبّاس مرفوعاً أخرجه البخاريّ في الحجّ، باب لا يحلّ القتال بمكة (1834) ومسلم في الحجّ، باب تحريم مكة وصيدها (1353).

ومن حديث عائشة موقوفاً أخرجه البخاريّ في مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (3900) وانظر (3080، 4312) وأخرجه مسلم مرفوعاً في الإمارة، باب المبايعة بعد فتح مكة (1864).

(18) من حديث أبي موسى أخرجه البخاريّ في العلم، باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً (123) ومواضع، ومسلم في الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (1904) والترمذي في فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياءً (1646) وقال: «حسن صحيح».

وحديث عبادة: (من غزا وهو لا ينوي إلا عقالا؛ فله ما نوى)⁽²⁰⁾.

وحديث: (نية المؤمن خير من عمله)⁽²¹⁾ وغير ذلك مما يتعذر

حصره⁽²²⁾.

قلت: فهذه أحاديث تؤكد على مطلق النية، لكنها لا تشبه متن

حديث الباب!

وقد أخرج الخطابي في أعلام الحديث، والخليل في الإرشاد،

وغيرهما من رواية مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن

أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يرفعه إلى النبي ﷺ قال: (إنما الأعمال بالنية)

بمثل لفظ حديث عمر عند البخاري في الإيمان (54) الذي هو من

(19) أخرجه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، حديث عبدالله بن مسعود (3772) وقال ابن حجر في الفتح (10: 194): رجال إسناده موثقون! قلت: في الحديث عبدالله بن لهيعة وهو ضعيف؛ علاوة على إرسال الحديث، وانظر مجمع الزوائد (5: 548).

(20) من حديث عبادة بن الصامت أخرجه أحمد في باقي مسند الأنصار (22184) وابن حبان (3638) والحاكم في المستدرک (2522) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وشاهده الحديث قبله» والدارمي في الجهاد، باب من غزا ينوي شيئاً؛ فله ما نوى (2460) والنسائي في الجهاد من المجتبى، باب من غزا في سبيل الله، ولم ينو إلا عقالا (3138).

(21) من حديث ثابت عن أنس مرفوعاً: أخرجه الطبراني في الكبير (6: 185) والقضاعي في الشهاب (147) والبيهقي في شعب الإيمان (6445) وقال: إسناده ضعيف، وسنشير إلى هذا المصدر اختصاراً بعنوان «الشعب».

وأخرجه القضاعي أيضاً (148) من حديث النواس بن سمعان مرفوعاً.

ولحديث الباب شواهد ضعيفة لا ترتقي به، انظرها في هامش الشعب (9: 176).

(22) فتح الباري (1: 15).

وراية مالك عن يحيى بن سعيد به. ولكن حديث أبي سعيد لا يصلح شاهداً لضعفه!

قال الخطابي عقب تخرجه في شرح البخاري: «هذا عند أهل المعرفة في الحديث مقلوبٌ وإنما هو إسناد آخر ألصق به هذا المتن، ويقال: الغلطُ إنما جاء فيه من قبل نوح بن أبي حبيب البذثي»⁽²³⁾.
قال العراقي في طرح التثريب معقباً على كلام الخطابي: "تغليط نوح ليس بجيد من قائله، فإنه لم ينفرد به نوح، بل رواه غيره عنه، وإنما الذي تفرد به ابنُ أبي رَوَّاد، كما قاله الدارقطني وغيره"⁽²⁴⁾.
قلت: نوح هو القومسي، من رواة كتب السنن، ترجمه المزي في تهذيب الكمال، وقال ابن حجر في التقريب (7252): ثقةٌ سنيٌّ من العاشرة.

والغلط عليه غير مستبعد لكن المخطئ في هذا الحديث غيره.
قال الدارقطني في علله: "روى مالك حديث «الأعمال بالنية» واختلف عنه فيه:

- فرواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، ولم يتابع عليه.

(23) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري (1: 111) والإرشاد للخليفي (ص: 10).

(24) طرح التثريب للعراقي (2: 4).

- وأما الحفاظ من أصحاب مالك، فرووه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، وهو الصواب⁽²⁵⁾.

وقال الخليلي مبيناً خطأ الثقة الذي لا يقبل: "وعبدالمجيد ابن أبي رواد صالح، محدث ابن محدث لا يعمد إلى مثله، لكنه يخطئ ولم يُخرج في الصحيح.

وقد أخطأ في الحديث الذي يرويه مالك والخلق عن يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي

المدينة، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ: (الأعمال بالنية) وهذا أصل من أصول الدين، ومدارّه على يحيى بن سعيد.

فقال عبدالمجيد -وأخطأ فيه-: أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: (الأعمال بالنية).

رواه عنه نوح بن أبي حبيب وإبراهيم بن عتيق، وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه!

فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة. بينت هذا؛ لئستدلّ به على أشكاليه⁽²⁶⁾.

(25) علل الدارقطني (11: 253) وانظر نصب الراية (1: 302).

وقال السيّد الكتّاني في نظم المتناثر: «وكأنّ ابن منده هذا هو الذي ادّعى تواتره فلذلك احتاج إلى هذا التكلّف الذي ذكره، فإن أراد التواتر المعنوي؛ فذاك! وإلا فممنوع؛ لأنه لم يصحّ له طريقٌ غير طريق عمر رضي الله عنه ولم يرد بلفظ حديث عمر، إلا من حديث أبي سعيد، وقد صرحوا بتغليط راويه فيه⁽²⁷⁾.

- وحديث عليّ عليه السلام وفيه من لا يُعرف⁽²⁸⁾.

- وحديث أنس وهو غريب جداً⁽²⁹⁾.

- وحديث أبي هريرة! وهو ضعيف⁽³⁰⁾.

وسائر أحاديث الصحابة المذكورين؛ إنما هي في مطلق النية.

وساق الأحاديث المتقدّمة، وأشار إلى كتاب السيوطي: (متهى

الآمال في شرح حديث إنما الأعمال) الذي قال فيه: ورد في مطلق

النية أحاديث كثيرة جداً تزيد على عدد التواتر⁽³¹⁾.

(26) الإرشاد (ص: 10).

(27) تقدم الكلام عليه، وانظر التقييد والإيضاح للعراقي (1: 783).

(28) قال العراقي في تقييده (1: 781): رواه ابن الأشعث في سننه، والحافظ أبو بكر محمد بن ياسر الجياني في كتابه «الأربعين العلوية» من طريق أهل البيت، بلفظ: (الأعمال بالنية) وفي إسناده من لا يُعرف.

(29) قال العراقي في نكته (1: 784) في إسناده راوٍ لم يُسمَّ، وقال ابن عساكر: غريب جداً، والمحمّوظ حديث عمر رضي الله عنه.

(30) قال العراقي في نكته (1: 785): رويناه في جزء من تخريج الرشيد العطار، انظر طرح الشريب (1: 4).

والذي ظهر لنا من وراء هذا التتبع أن هذه الأحاديث الكثيرة؛
ما صحّ منها وما لم يصحّ؛ تؤكّد على مطلق النية، وتفيد المعنى العام
قوّةً، لكنها لا تعطي أيّ طرف من أطراف حديث الباب قوّةً
خاصّة، فيبقى متن حديث الباب فرداً حسناً غريباً!